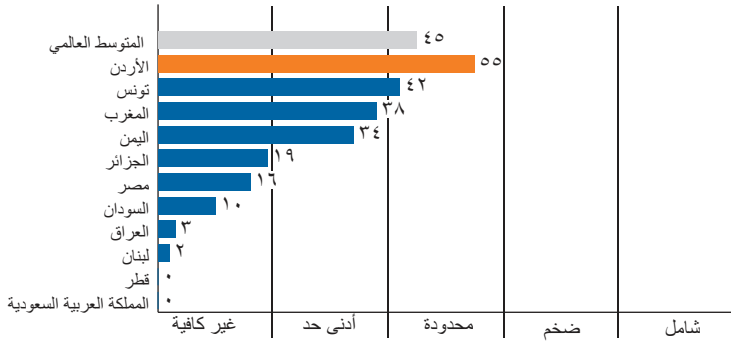


مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>٤٢</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب الرقابة العليا في الأردن محدودة.</p>	<p>٤٥</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب السلطة التشريعية تُعد مراقبة الموازنة من جانب السلطة التشريعية في الأردن محدودة.</p>	<p>٢٧</p> <p>١٠٠/</p> <p>تُعد الحكومة الأردنية عاجزة عن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>
		<p>٥٥</p> <p>١٠٠/</p> <p>توفر الحكومة الأردنية معلومات محدودة عن الموازنة للجمهور.</p>

## الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

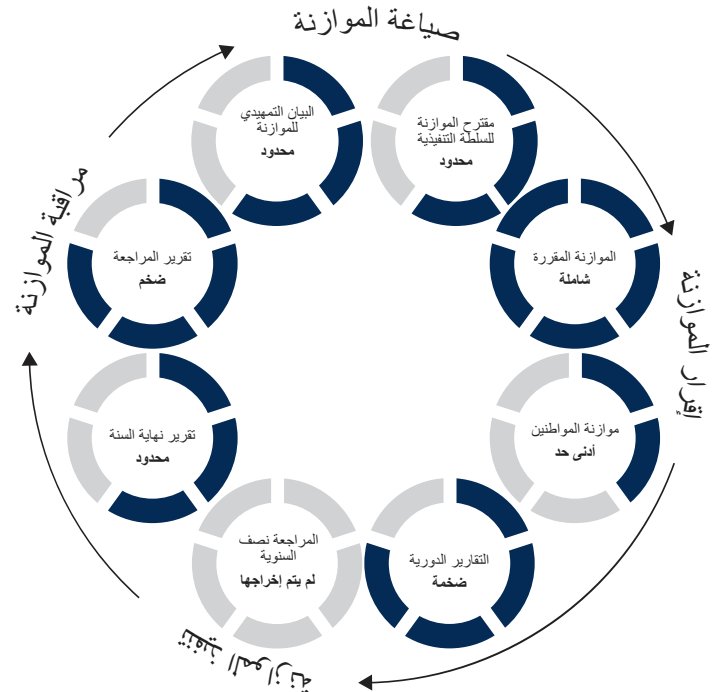
### المقارنة الإقليمية



اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

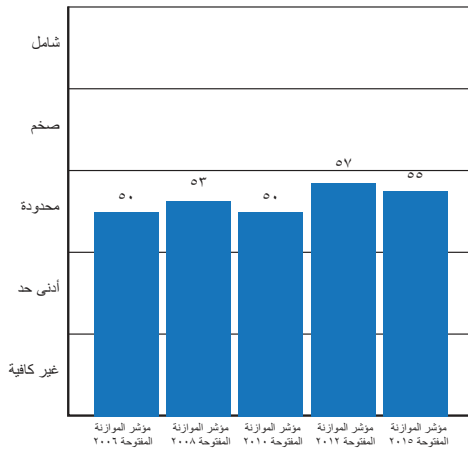
ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

### فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة



تُعد درجة الأردن المقدر بنحو ٥٥ من أصل ١٠٠ درجة أعلى بشكل معتدل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

### التغيير في الشفافية بمرور الوقت



# الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

## توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة الأردنية بزيادة إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق ما يلي:  
■ نشر موازنة المواطنين.

ومع ذلك، فشلت الحكومة الأردنية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:  
■ عدم إخراج المراجعة نصف السنوية.

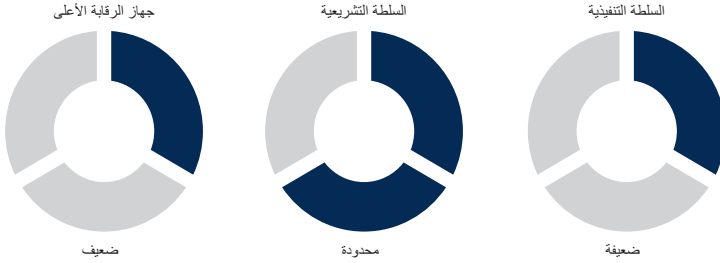
الوثيقة	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة الأردن المقدره بنحو ٥٥ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ نفس درجتها في عام ٢٠١٢ بشكل كبير.

## مشاركة الجمهور

### عناصر مشاركة الجمهور

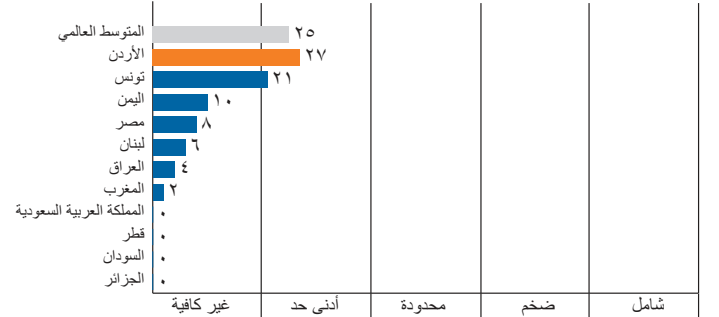


تشير درجة الأردن المقدره بنحو ٢٧ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد **ضعيفاً**. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

### المقارنة الإقليمية



# مراقبة الموازنة

لم يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة، ولم توافق عليه الجهات التشريعية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً للقوانين والممارسات، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً يكون منصوب عليه في النساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

## الرقابة من جانب السلطة التشريعية

### المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة محدودة للموازنة.

بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسباً. ومع ذلك، يمكن إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى دون أي موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقلاله. في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته ويستخدم نظام محدود لضمان الجودة.



توفر السلطة التشريعية مراقبة ضعيفة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ومراقبة محدودة في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة.



# التوصيات

## تحسين المراقبة

يجب على الأردن تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:

- ضمان تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.

ووفقاً للقوانين والممارسات، يجب ضمان استشارة السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة. يلزم الحصول على موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية لإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

## تحسين الشفافية

ويجب على الأردن تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:

- إخراج المراجعة نصف السنوية ونشرها.
- زيادة شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية عن طريق، على سبيل المثال، تقديم مزيد من التفاصيل بشأن توقعات الاقتصاد الكلي والأمور التي تتجاوز الميزانية الرئيسية.
- زيادة شمولية تقرير نهاية العام عن طريق، على سبيل المثال، تقديم مزيد من التفاصيل بشأن الأداء الفعلي المقابل الذي تم تخطيطه، فضلاً عن توقعات الاقتصاد الكلي الفعلية المقابلة التي تم تخطيطها.

## تحسين المشاركة

يجب على الأردن تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:

- وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
- نشر التقارير المتعلقة بجلسات الاستماع العامة فيما يتعلق بالموازنات.
- وضع آليات رسمية للجمهور للمشاركة في تحقيقات المراجعة.

# المنهجية

تقدم الحكومة الأردنية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

محمد مسعدة، بالنيابة عن الشركاء - الأردن

الصوفية

شارع علي نصوص الطاهر

عمارة الكمال رقم ٢٢، الدور الأول

عمان، الأردن

البريد الإلكتروني: [director@partnersjordan.org](mailto:director@partnersjordan.org)

## للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة [www.openbudgetsurvey.org](http://www.openbudgetsurvey.org) للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهراً تقريباً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥ واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة.

وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.